المركز الليبي لبناء المؤشرات
LIBYAN INDICATORS BUILDING CENTER

LIBC

المؤشر

العدد السابع عشر

النصف الأول أبريل 2024

www.libc.ly libya_rasd@lcsms.info libya.rasd Libyarasd Libyarasd

المركز الليبي
لبناء المؤشرات

LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER

نشرة أسبوعية وتقارير نصف شهرية، تصدر عن المركز الليبي لبناء المؤشرات تتناول مجموعة من المؤشرات والمتغيرات وإتجاه الأحداث المتعلقة بالشأن الليبي.

جميـع الحقـوق محفوظـة للمركـز الليبـي لبنـاء المؤشـرات - 2023

تقرير النصف الأول من شهر إبريل 2024

في هذا العدد:

- نقل معدات عسكرية روسية إلى طبرق وألمانيا تحذر من النفوذ الروسي المتصاعد
- تركيا تتولى تأهيل وتشغيل مطار طرابلس والإمارات تبدأ تنفيذ مطار بنغازي
- خارجية الدبيبة تدين الهجوم الذي استهدف القنصلية الإيرانية في دمشق
- واشنطن تنفي تدريبها لجماعات مسلحة في ليبيا عبر شركة أمنتوم
- إيريني: رصد 10 رحلات مشبوهة إلى ليبيا خلال مارس الماضي
- اشتباكات جديدة على طريق المطار في العاصمة طرابلس
- ضبط شاحنة تحمل 20 ألف لتر بنزين معدة للتهريب
- المركزي يُصدر بيانه الشهري للإيراد والإنفاق العام
- الغرفة الأمنية المشتركة تستلم منفذ رأس جدير
- باتيلي يقدم إحاطته الأخيرة ويعلن استقالته

فهرس المحتويات

المقدمة 5

أولاً: المؤشر الأمني والعسكري 5

1. المواجهات الأمنية والعسكرية **6**

اشتباكات جديدة على طريق المطار في العاصمة طرابلس 6

2. الجرائم المنظمة وأمن الحدود **7**

ضبط شاحنة تحمل 20 ألف لتر بنزين معدة للتهريب 7

سفينة "أوشن فايكينغ" تنقذ 55 مهاجراً قبالة سواحل ليبيا 8

إيريني: رصد 10 رحلات مشبوهة إلى ليبيا خلال مارس الماضي 9

الغرفة الأمنية المشتركة تستلم منفذ رأس جدير 10

3. النفوذ العسكري الإقليمي والدولي **10**

نقل معدات عسكرية روسية إلى طبرق وألمانيا تحذر من النفوذ الروسي المتصاعد 10

4. التسليح والتدريبات العسكرية **11**

واشنطن تنفي تدريبها لجماعات مسلحة في ليبيا عبر شركة أمنتوم 11

ثانياً: المؤشر الاقتصادي والتجاري 15

1. الاستثمارات والتبادلات التجارية **15**

تركيا تتولى تأهيل وتشغيل مطار طرابلس والإمارات تبدأ تنفيذ مطار بنغازي 15

وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل..الشهوبي يُناقش فرض رسوم تأشيرة على المصريين 16

2. المؤسسة الوطنية للنفط **16**

الوطنية للنفط تخفض سعر خام سدرة وتثبت خام الشرارة 16

الدبيبة يبحث مع وزير النفط المكلف المشاريع التطويرية لقطاع النفط 17

3. المصرف المركزي **17**

المركزي يُصدر بيانه الشهري للإيراد والإنفاق العام 17

بحضور بن قدارة.. البرلمان يدرس تأثير رسم سعر الصرف الأجنبي 19

ثالثاً: المؤشر السياسي الداخلي 20

1. القرارات واللقاءات والتصريحات الرسمية **21**

صندوق التنمية والإعمار يوقع عقوداً مع شركة تركية 21

مكتب النائب العام يُعلن تنفيذ قرار العفو عن 1345 محكوماً 22

2. الصراع بين الشرق والغرب وجهود التسوية **22**

باتيلي يقوم بجولته الأخيرة لتسوية الأزمة الليبية 22

باتيلي يقدم إحاطته الأخيرة ويعلن استقالته 24

رابعاً: المؤشر السياسي الدولي 29

1. اللقاءات والتصريحات الرسمية **29**

خارجية الدبيبة تدين الهجوم الذي استهدف القنصلية الإيرانية في دمشق 29

2. السياسات والقرارات **30**

المملكة المتحدة تجدد حظر السفر إلى ليبيا 30

الدبيبة يصدر قرارات لتخفيف نفقات موظفي الخارجية 31

خامساً: مختارات 32

1. شخصية العدد **32**

محمد يوسف المقريف.. أبرز معارضي القذافي 32

2. مقال العدد **34**

نشاط أمريكي في ليبيا: تحركات لمواجهة النفوذ الروسي.. أسامة علي 34

المقدمة

المؤشر هو تقرير نصف شهري، يتناول أهم ما تشهده الدولة الليبية من تطورات أمنية وعسكرية وسياسية واقتصادية، مع التركيز على الملفات التي ترتبط بصميم الأمن القومي الليبي. وبالتالي يتكون المؤشر من خمسة محاور رئيسية: المحور الأمني والعسكري، المحور الاقتصادي والتجاري، المحور السياسي الداخلي، المحور السياسي الدولي، وأخيراً مختارات.

ويتناول هذا العدد أهم الأحداث التي شهدتها ليبيا خلال النصف الأول من شهر إبريل 2024، أبرزها: إعلان المبعوث الأممي إلى ليبيا "عبد الله باتيلي"، رسمياً استقالته من منصبه، إلى الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريس"، والذي قبل استقالته بعد ذلك. وجاء إعلان الاستقالة خلال مؤتمر صحفي عقده في نيويورك، بعد تقديمه إحاطته الشهرية لمجلس الأمن الدولي حول الملف الليبي.

وخلال إحاطته أمام مجلس الأمن، عبّر باتيلي عن أسفه لعدم نجاح محاولاته في معالجة مخاوف الأطراف الليبية المختلفة، مشيراً إلى مواجته معارضة عنيدة، وتوقعات غير معقولة، ولامبالاة تجاه مصالح الشعب الليبي. وأشار إلى أن هذه المواقف مدعومة بالانقسامات الإقليمية والدولية، ما يُعيق جهود حل الوضع الراهن ويهدد بالمزيد من عدم الاستقرار وانعدام الأمن في ليبيا والمنطقة.

وأوضح أن العراقيل التي واجهتها بعثته كشفت عن إصرار على تأجيل الانتخابات بصورة دائمة. وتأتي هذه الاستقالة على وقع اشتداد حدة التنافس الروسي الأمريكي على ليبيا، وفي ظل الحديث عن نية أمريكية لاستبدال باتيلي بنائبته الأمريكية "ستيفاني خوري".

أولاً: المؤشر الأمني والعسكري

يتناول هذا المحور التطورات الأمنية والعسكرية التي تشهدها ليبيا، سواء بين المكونات المحلية أو تلك التي تنخرط فيها القوى الأجنبية. وتشمل التطورات بين المكونات المحلية التشكيلات العسكرية المختلفة التي تعج بها ليبيا، والمواجهات الأمنية والعسكرية بين هذه التشكيلات، فضلاً عن الجرائم المنظمة وتتضمن الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر والتهريب وما يرتبط بهذه الجرائم من مسألة أمن

الحدود. أما التطورات التي تنخرط فيها القوى الأجنبية فتشمل النفوذ العسكري للقوى الإقليمية والدولية داخل ليبيا، وكذلك صفقات التسليح والتدريبات والمناورات العسكرية.

1. المواجهات الأمنية والعسكرية

اشتباكات جديدة على طريق المطار في العاصمة طرابلس

في 10 إبريل 2024، شهدت العاصمة طرابلس إطلاق نيران كثيفة، على خلفية مواجهات بالأسلحة الثقيلة شهدها طريق المطار. وتم إخلاء ملاهي شارع عمر مختار، بسبب خوف المواطنين اللذين خرجوا للتنزه في ثاني أيام عيد الفطر، من إطلاق النيران، وأُغلقت جزيرة الفرناج وجزيرة القيادة باتجاه باب بن غشير. كما شهدت العاصمة تحشيدا وتحركات لعناصر جهاز الردع بقيادة "عبد الرؤوف كارة".

ونقل شهود عيان عن أن جهاز الشرطة القضائية ألقى القبض على عنصرين من جهاز دعم الاستقرار برئاسة "غنيوة الككلي"، وردًا على الواقعة، قامت عناصر "الككلي" باختطاف عضوين من أفراد الشرطة القضائية، في سيارة مجهولة في طريق السكة بالعاصمة. وفي هذا السياق، أشار "عبدالمنعم العربي" المتحدث باسم وزارة الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية، في تصريحات لقناة ليبيا الأحرار، إلى أن عناصر الشرطة والنجدة موجودة بمناطق التوتر داخل العاصمة، لتسهيل حركة المرور في الطرقات العامة، وأنه لم تصلهم أي بلاغات خاصة بوجود وفيات أو أضرار مادية، وأن مراكز الشرطة تواصل عملها بشكل اعتيادي ومفتوحة أمام المواطنين.

وتعليقاً على الأحداث، دعت "تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية"، في بيان لها، مجلس الأمن الدولي والبعثة الأممية، تحمل مسؤولية منع أعمال العنف والصراع المسلح في طرابلس. وجاء نص البيان كالتالي: "استمرار الأوضاع السياسية

الراهنة، وانتشار التشكيلات المسلحة، يوفر المناخ لصراع مسلح يهدد أمن وسلامة المواطنين. لابد من نزع فتيل الأوضاع الحالية، وحماية المدنيين العُزل ومنع الاحتكام للسلاح. ونُحمل الجهات المسؤولة نتائج أي عمل يُهدد أمن وسلامة أبناء الشعب الليبي، وسلمه الاجتماعي، ويُعرض حياته وممتلكاته للخطر. ندعو الأطراف المتصارعة إلى تحكيم العقل، والتمسك بالحوار السلمي، للتغلب على حالة الاحتقان الراهنة. ندعو مجلس الأمن والبعثة الأممية والدول المتدخلة في الأزمة، تحمل مسؤولية العمل على منع أي أعمال عنف، أو صراع مسلح بين الأطراف الحاكمة في العاصمة، وخروج القوات الأجنبية من ليبيا".

كما ناشدت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بليبيا، المواطنين والمقيمين القاطنين بالقرب من مناطق الاشتباك، بالتقليل من التحرك، والبقاء بمنازلهم وفي أماكن بعيدة عن النوافذ والواجهات الرئيسية للمنازل، إلى حين إستقرار الأوضاع، من أجل تقليل نسبة الإصابة والضحايا. ودعى جهاز الإسعاف والطوارئ، كافة المواطنين توخي الحذر والابتعاد عن أماكن التوتر، وعدم الخروج من منازلهم إلا للضرورة القصوى حفاظًا على سلامتهم.

2. الجرائم المنظمة وأمن الحدود

ضبط شاحنة تحمل 20 ألف لتر بنزين معدة للتهريب

في 14 إبريل 2024، أعلن جهاز دعم الاستقرار، عن ضبط شاحنة تهريب وقود في منطقة نسمة بالجبل الغربي. وبحسب ما أفاد الجهاز في بلاغ، فقد تمكن مكتب نسمة بجهاز دعم الاستقرار من ضبط شاحنة بها مقطورة تم إنشاء خزان مخفي على امتدادها، وهو محمل بـ8200 لتر من وقود الديزل المعد للتهريب. هذا واتُخذت الإجراءات القانونية اللازمة وأحيل سائق الشاحنة إلى النيابة العامة للتصرف. كما أعلنت إدارة إنفاذ القانون بالإدارة العامة للعمليات الأمنية التابعة لوزارة الداخلية، أن

الدوريات التابعة لها بالمنطقة الوسطى تمكنت من ضبط شاحنة على متنها 20 ألف لتر من وقود البنزين على الطريق الساحلي. وأوضحت الإدارة أن هذه الكمية كانت مُعدة للتهريب، مشيرةً إلى أنها كانت مخبأة تحت عبوات مياه للشرب لغرض التمويه.

سفينة "أوشن فايكينغ" تنقذ 55 مهاجراً قبالة سواحل ليبيا

في 9 إبريل 2024، أعلن جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، عن ترحيل 30 مهاجراً نيجيرياً من مدينة بنغازي. وذكر الجهاز في بيان، أن عملية الترحيل تمت بالتعاون مع منظمة الهجرة الدولية. وتأتي هذه العملية بعد ترحيل 26 مهاجراً مصرياً عبر منفذ إمساعد البري إلى مصر، في الأول من إبريل الماضي. وفي سياق متصل، أعلنت منظمة "إس أو إس ميديتيرانيه" غير الحكومية، أن سفينتها "أوشن فايكينغ" أنقذت قبالة سواحل ليبيا 55 مهاجراً، من بينهم أربعة قصّر، كانوا على متن قارب خشبي معرض للخطر. وأشارت المنظمة الإنسانية، التي تتخذ من مدينة مرسيليا جنوبي فرنسا مقراً لها، إلى أنّ جميع الأشخاص الذين كانوا يخوضون رحلة هجرة غير نظامية هم بخير، علماً أن أحدهم خارت قواه من جراء الإرهاق في أثناء صعوده إلى السفينة المخصصة للبحث والإنقاذ البحري.

إيريني: رصد 10 رحلات مشبوهة إلى ليبيا خلال مارس الماضي

أعلنت عملية "إيريني" لمراقبة حظر توريد الأسلحة إلى ليبيا، في بيان، رصد 10 رحلات مشبوهة إلى ليبيا خلال شهر مارس الماضي.

وذكرت عملية إيريني، في بيانها، أنها نفذت 3 زيارات على متن سفن يُشتبه في خرقها لحظر تصدير الأسلحة، وحققنا عبر اللاسلكي مع 352 سفينة أخرى، خلال ذات الشهر.

وأكد البيان أن تركيا هي الدولة الوحيدة التي رفضت الموافقة على صعود السفن المشبوهة وتفتيشها، منذ إنشاء عملية إيريني قبل 3 سنوات. وختم البيان موضحًا "صادرنا في أكثر من مرة شحنات تنتهك حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة، وحوّلنا مسار السفن إلى ميناء إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي".

يشار إلى أنه تم إطلاق عملية إيريني للقوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي (إيرينافور ميد إيريني) في 31 مارس 2020، بهدف فرض حظر الأمم المتحدة على توريد الأسلحة إلى ليبيا، وهي عملية عسكرية تابعة للاتحاد الأوروبي تحت مظلة سياسة الأمن والدفاع المشتركة. وتجري القوات المشاركة في مهمة إيريني تفتيشا للسفن في أعالي البحار في حال الاشتباه في أنها تحمل أسلحة أو مواد محظورة من وإلى ليبيا، تطبيقاً لقرار الأمم المتحدة بفرض حظر وصول سلاح إلى ليبيا منذ عام 2011.

وتشمل مهام البعثة، رصد الانتهاكات عبر الجو والبر ومشاركتها مع الأمم المتحدة، وذلك عبر الطائرات والأقمار الصناعية والقطع البحرية المتطورة التابعة لعدة دول أوروبية. وتراقب البعثة العسكرية الصادرات غير المشروعة للنفط والمنتجات البترولية المكررة من ليبيا، وهي أيضا معنية بمكافحة شبكات تهريب البشر والاتجار عبر جمع المعلومات الاستخبارية.

الغرفة الأمنية المشتركة تستلم منفذ رأس جدير

استلمت الغرفة الأمنية المشتركة، المشكلة بقرار من وزير الداخلية المكلف بحكومة الوحدة الوطنية، في 4 إبريل 2024، منفذ رأس جدير الحدودي من رئاسة الأركان العامة. وبناء على تكليف وزير الداخلية، فقد استلمت إدارة إنفاذ القانون بالإدارة العامة للعمليات الأمنية المنفذ بالكامل من أجل تنظيمه ووضع الترتيبات تمهيداً لإعادة فتحه.

هذا وتابع رئيس حكومة الوحدة الوطنية وزير الدفاع "عبد الحميد الدبيبة"، عمل مجموعة عمليات بسط الأمن ودعم الأجهزة الأمنية والشرطية بالمنطقة الحدودية رأس جدير، وذلك خلال اجتماعه، في 3 إبريل الماضي، مع معاون رئيس الأركان العامة الفريق "صلاح النمروش".

وقدم النمروش موقفاً حول الوضع الأمني بالمنطقة الحدودية، مؤكداً أن الأوضاع مستقرة، وجارٍ التنسيق مع وزارة الداخلية بشأن إعداد الترتيبات اللازمة لافتتاح المعبر وعودة العمل به، ومع جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية بشأن أعمال الصيانة وتنفيذ عدد من المباني الإدارية.

3. النفوذ العسكري الإقليمي والدولي

نقل معدات عسكرية روسية إلى طبرق وألمانيا تحذر من النفوذ الروسي المتصاعد

أكد موقع "إكسبرس ديفنس" الأوكراني، أن روسيا نقلت معدات عسكرية من القاعدة البحرية الروسية في طرطوس بسوريا إلى ميناء طبرق. ونقل الموقع عن جهات استخباراتية قولها، إن عمليات النقل استمرت من الرابع إلى الثامن من أبريل 2024،

وقد تم نقل المعدات العسكرية بواسطة سفينتي إنزال تابعتين للأسطول الشمالي للبحرية الروسية دخلتا المتوسط قبل أسبوعين.

وقال الموقع إن محتويات الإمدادات الروسية إلى ليبيا غير مؤكدة، ولا يمكن تمييزها بشكل موثوق من خلال صور الأقمار الصناعية، التي تظهر تحميل معدات على السفن الروسية في طرطوس، ما قد يثير مخاوف من توتر جديد في المنطقة.

وفي ذات السياق، حذر قائد قيادة العمليات في الجيش الألماني "بيرند شوت"، من النفوذ العسكري الروسي المتزايد في دول أفريقية، من بينها ليبيا. وقال شوت في تصريح لوكالة الأنباء الألمانية، إن نية روسيا الأصلية في ذلك هي سد الثغرات ذات الصلة بالسياسة الأمنية في ظل الفراغ الحالي، وتحاول قلب الوضع لصالحها ودرء النفوذ الغربي.

وأضاف شوت أنه بعد الانقلابات العسكرية التي شهدها غرب أفريقيا في الأعوام الأخيرة، وسعت روسيا تدريجياً نفوذها وحلت محل دول غربية وأوروبية في الوجود في المنطقة. وأشار شوت إلى أن الوجود الروسي يشكل حزاماً برياً يمكن أن يمتد تقريبا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر. واعتبر شوت أن التعامل مع الأمر عسكرياً يمثل تحدياً رئيسياً، ليس لألمانيا فحسب، بل للتحالفات الغربية الأخرى.

4. التسليح والتدريبات العسكرية

واشنطن تنفي تدريبها لجماعات مسلحة في ليبيا عبر شركة أمنتوم

نفت السفارة الأمريكية لدى ليبيا، الأخبار المتداولة عن قيام شركة "أمينتيوم" الأمريكية بتقديم تدريبات لجماعات مسلحة داخل ليبيا، نيابةً عن حكومتها. واعتبرت السفارة عبر منشور لها، أن مثل هذه الادعاءات تمثل وصفًا خاطئًا للتدريب في قاعات الدراسة التي تديرها الشركة خارج ليبيا لصالح موظفي إنفاذ القانون. وأكدت السفارة

أن الشركة هي شريك تنفيذي في برنامج المساعدة الدولي لمكافحة الإرهاب التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، والذي يديره مكتب الأمن الدبلوماسي على مستوى العالم.

وكان موقع أفريكا أنتيليجنس الاستخباراتي الفرنسي قد نشر مقالاً، قال فيه إن شركة أمريكية أرسلت قادة عسكريين إلى ليبيا خلال الأسابيع الماضية لتدريب مجموعات تابعة لحكومة الوحدة الوطنية، ضمن استراتيجيتها لإضفاء الطابع المهني على من وصفتهم بـ "الجماعات المسلحة". وأضاف الموقع، أن مدربي أمينتيوم بدأوا من الشهر الماضي في تدريب ثلاثة ألوية اللواء 444 قتال، واللواء 111 واللواء 166، المدمجين في الجهاز الأمني لحكومة الوحدة، وبتحفظ من قيادة الأفريكوم التي نفت علمها بالعملية، وفق الموقع. وتأتي عمليات التدريب وفقا لأنتليجينس، ضمن خريطة طريق واشنطن التي تعطي الأولوية لنزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة دمجها.

وفي ذات السياق، زار الملحق العسكري الأمريكي لدى ليبيا وأعضاء الملحقية، عدداً من الوحدات العسكرية في مصراتة والخمس. وقال المكتب الإعلامي لرئاسة الأركان العامة. إن الزيارة جاءت بعد أخذ الإذن من رئيس الأركان الفريق أول ركن "محمد الحداد".

والتقى الملحق العسكري الأمريكي والوفد المرافق له، آمر اللواء 53 مشاة مستقل اللواء "أحمد هاشم" في مدينة مصراتة، ورئيس جهاز حرس السواحل وأمن الموانئ اللواء "رضا عيسى" في مقر الجهاز بمدينة الخمس. وتأتي هذه الزيارات لتعزيز سبل الدعم في مجالات التدريب المختلفة لمنتسبي المؤسسة العسكرية، من ضباط وضباط صف، وكذلك إمكانية المشاركة في مناورات وتمارين الأسد الأفريقي السنوية.

وبالنسبة للمنطقة الشرقية، كشفت صحيفة التايمز الإيرلندية، عن تدريب جنود أيرلنديين سابقين لقوات الشرق الليبي، بالتزامن مع حظر الأسلحة المفروض من الأمم المتحدة على البلاد. ووفقاً لما نقلته الصحيفة الإيرلندية، فإن التدريب الذي أجرته شركة تدعى□□□□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□□ ، كان مخصصا للواء 166 مشاة التابع للقيادة العامة في الشرق. بالاستعانة بجنود أيرلنديين سابقين لتدريب القوات العسكرية.

وتضمنت الدورة تدريب القوات الخاصة على القتال من مسافة قريبة، والاعتداءات على المنازل، ومداهمات تهريب المخدرات، وكذلك على استخدام الأسلحة النارية ومدافع الهاون، والاستطلاع والتدريب الطبي. وأشارت الصحيفة الأيرلندية، إلى أن الشركة تحصلت على عقد بملايين اليورو بين عامي 2023 و 2024، لتدريب القوات العسكرية، وتزويدها بالمعدات والزي الرسمي وفق تحقيق الصحيفة. كما كشف التحقيق عن تحويل رواتب المدربين الإيرلنديين إلى شركة مقرها في دبي تسمى □□□□□□□□ □□□□لتجنب المحاولات الأيرلندية للتدقيق في نشاط الشركة.

المؤشرات الأمنية والعسكرية خلال النصف الأول من شهر إبريل 2024:

شهد النصف الأول من شهر إبريل المؤشرات الأمنية والعسكرية التالية:

- **المؤشر الأول**، استمرار حالة الفوضى الأمنية في المنطقة الغربية، حيث شهدت العاصمة طرابلس مرة أخرى مواجهات عسكرية، على خلفية مواجهات بالأسلحة الثقيلة شهدها طريق المطار بين جهاز الشرطة القضائية وجهاز دعم الاستقرار برئاسة "غنيوة الككلي". وهذه قوات تعتبر رسمية، إلا أنها فعلياً ذات طبيعة ميليشاوية، إذ أن معظم التشكيلات العسكرية في المنطقة الغربية تم إعلانها قوات رسمية من قبل الدولة، لكن عملياً ليس للدولة أي سلطة حقيقية عليها، وإنما السلطة لقادتها الذين أسسوا هذه التشكيلات. وهذا ما دفع البعض لوصف القطاع الأمني والعسكري في المنطقة الغربية بالـ "هجين".
- **المؤشر الثاني**، استمرار استراتيجية الدبيبة الأمنية لإحكام السيطرة المركزية على المنطقة الغربية ومنافذها البرية والبحرية والجوية، وهو ما

برز هذه المرة في استلام الغرفة الأمنية المشتركة، المشكلة بقرار من وزير الداخلية بحكومة الوحدة الوطنية، منفذ رأس جدير الحدودي من رئاسة الأركان العامة.

- **المؤشر الثالث**، استمرار ظاهرة الجريمة المنظمة، سواء **أولاً** الهجرة غير الشرعية، بما في ذلك حالات القبض على المهاجرين، وإنقاذ حالات أخرى، فضلاً عن الذين يموتون في البحر غرقاً أو الذين يتم فقدانهم في أعماق البحر. برزت هذه الفترة في ترحيل 30 مهاجراً نيجيرياً من مدينة بنغازي، بعد ترحيل 26 مهاجراً مصرياً عبر منفذ امساعد البري إلى مصر، كما أعلنت منظمة "إس أو إس ميديتيرانيه" إنقاذها قبالة سواحل ليبيا 55 مهاجراً. **وثانيا** تهريب الوقود بشكل متزايد، والقبض على بعض المهربين، وهو ما برز هذه المرة في تمكن جهاز دعم الاستقرار ضبط شاحنة تهريب محملة بـ 8200 لتر وقود في منطقة نسمة بالجبل الغربي. كما أعلنت إدارة إنفاذ القانون تمكنها من ضبط شاحنة على متنها 20 ألف لتر من وقود البنزين، مُعدة للتهريب.
- **المؤشر الرابع**، استمرار المساعي الروسية لتوثيق تحالفها العسكري مع قوات الشرق الليبي، حيث قامت روسيا بنقل معدات عسكرية من القاعدة البحرية الروسية في طرطوس بسوريا إلى ميناء طبرق. وفي ذات السياق، حذر قائد قيادة العمليات في الجيش الألماني "بيرند شوت"، من النفوذ العسكري الروسي المتزايد في دول أفريقية، من بينها ليبيا.

وبالتزامن مع هذه التطورات، بدأت الولايات المتحدة في بناء نفوذ عسكري لها في المنطقة الغربية، عبر شركة أمينتيوم، لتكون أداة لاحتواء النفوذ الروسي العسكري المتصاعد في المنطقة الشرقية عبر الفيلق الأفريقي. كما تقوم الولايات المتحدة بالتوازي مع ذلك، بعقد لقاءات، من الحين للآخر، مع المشير "خليفة حفتر"، في محاولة لثنيه عن استكمال تحالفه الاستراتيجي مع الروس، ويبدو أن هذه المحاولات فشلت، وهو ما دفع الولايات المتحدة للخيار الأول، وهو بناء نفوذ عسكري لها في الغرب.

ثانياً: المؤشر الاقتصادي والتجاري

يتناول هذا المحور التطورات الاقتصادية، مع التركيز فقط على الملفات التي ترتبط بشكل وثيق بالأمن القومي الليبي، وهي ثلاث ملفات رئيسية: أولاً، الاستثمارات المحلية والأجنبية والتبادلات التجارية بين ليبيا ودول العالم. ثانياً، المؤسسة الوطنية للنفط، وما يرتبط بها من تطورات تتعلق بقطاعي النفط والغاز. وأخيراً، المصرف المركزي، لما يمثله من أهمية مركزية بالنسبة للسياسات المالية والاقتصادية للدولة الليبية.

1. الاستثمارات والتبادلات التجارية

تركيا تتولى تأهيل وتشغيل مطار طرابلس والإمارات تبدأ تنفيذ مطار بنغازي

قالت وزارة التجارة التركية، إن قيمة المشاريع التي نفذها قطاع المقاولات التركي في ليبيا بلغ حوالي 30.8 مليار دولار. وأضافت الوزارة، أن ليبيا احتلت المرتبة الرابعة في قطاع المقاولات، تلتها السعودية بقيمة 27.8 مليار دولار، ثم الجزائر بحوالي 21 مليار دولار، تبعتها قطر بحوالي 20.2 مليار دولار.

وأوضحت أن قيمة المشاريع التي نفذها قطاع المقاولات بالخارج بلغ قرابة 507.2 مليارات دولار، خلال الفترة من عام 1972 حتى مارس الماضي. هذا ووقّعت شركة "تيرمنال يابي التركية" مذكرة تفاهم، في 5 إبريل 2024، مع السلطات الليبية من أجل تأهيل وتشغيل مطار طرابلس الدولي في العاصمة الليبية.

وفي 13 إبريل، أعلنت بلدية بنغازي عن انطلاق مشروع إنشاء مطار بنغازي الدولي الجديد، في منطقة تيكا غرب المدينة. وقال المكتب الإعلامي للبلدية في بيان، إن المطار الجديد يضم 12 بوابة قابلة للزيادة ومرافق ملحقة ومنطقة حرة وبنى تحتية للشحن الجوي والترانزيت. وتنفذ المشروع شركة "تيرمينال هولدينغ"

الإماراتية والجهاز الوطني للتنمية، بإشراف من الحكومة الليبية المكلفة من مجلس النواب. وحسب البيان، من المقرر أن يخصص المطار للرحلات الدولية، فيما يبقى مطار بنينا ببنغازي يعمل للرحلات الداخلية وقاعدة جوية.

وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل.. الشهوبي يُناقش فرض رسوم تأشيرة على المصريين

ناقش وزير المواصلات بحكومة الوحدة الوطنية "محمد الشهوبي"، فرض رسوم تأشيرة منافذ على المواطنين المصريين. جاء ذلك خلال اجتماع عقده بديوان الوزارة، مع رئيس مصلحة الجوازات والجنسية وشؤون الأجانب اللواء "يوسف عبد الله مراد"، ورئيس مكتب الشؤون الرقابية بمصلحة الجوازات العميد "أبوالقاسم يوسف أبوالهول".

وتم خلال الاجتماع مناقشة الآلية لتنفيذ القرارين: القرار رقم (5) لسنة 2024 الصادر عن رئيس حكومة الوحدة الوطنية بشأن مبدأ المعاملة بالمثل لمواطني جمهورية مصر العربية فرض رسوم تأشيرة منافذ، والقرار رقم 100 لسنة 2024 الصادر عن رئيس الحكومة بشأن إضافة رسوم تأشيرة منافذ على أصحاب السيارات المصرية الخاصة وسيارات الركوبة الجماعية المصرية والشاحنات المصرية.

2. المؤسسة الوطنية للنفط

الوطنية للنفط تخفض سعر خام سدرة وتثبت خام الشرارة

خفضت المؤسسة الوطنية للنفط، سعر البيع الرسمي لخام السدرة بشكل طفيف في شهر إبريل الجاري، بينما أبقت سعر خام الشرارة دون تغيير. وحددت المؤسسة سعر خام السدرة عند أقل من 55 سنتا من سعر خام برنت المؤرخ في إبريل، بينما بلغ سعر

البيع الرسمي لخام الشرارة بزيادة 20 سنتا للبرميل عن برنت المؤرخ في إبريل، حيث مثل انخفاضا من العلاوة التي طبقت في شهر مارس الماضي، والتي كانت بزيادة 55 سنتاً للبرميل.

الدبيبة يبحث مع وزير النفط المكلف المشاريع التطويرية لقطاع النفط

خصص الاجتماع الذي عقده رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبدالحميد الدبيبة"، مع وزير النفط المكلف "خليفة عبد الصادق"، لمناقشة ومتابعة عدد من الملفات المتعلقة بقطاع النفط والغاز. وقدم عبد الصادق خلال الاجتماع لرئيس الحكومة موقفاً عاماً حول المشاريع التطويرية والاستثمارية المعتمدة في خطة القطاع، بهدف زيادة الإنتاج وتفعيل الشراكات الدولية. ووجه الدبيبة بضرورة الشراكة مع القطاع الخاص الليبي في الأعمال الوسيطة، والدخول في قطاع النفط وفق قدراتهم وتأهيلهم من قبل اللجان المختصة، ولا يحتكر العمل على الشركات الأجنبية. كما وجه رئيس الحكومة بضرورة دعوة الشركات المصنعة لقطع غيار النفط ومعداته المختلفة للشراكة مع القطاع الخاص الليبي، من خلال المنطقة الحرة مصراتة في توفير الظروف المناسبة لذلك.

3. المصرف المركزي

المركزي يُصدر بيانه الشهري للإيراد والإنفاق العام

أصدر مصرف ليبيا المركزي، في 8 إبريل 2024، بيانه الشهري للإيراد والإنفاق العام، والذي يُغطي الفترة الممتدة من 1 يناير 2024 وحتى 31 مارس 2024. وأكد المصرف على

استمرار جهوده في تحقيق أعلى معدلات الإفصاح والشفافية عبر العديد من الأدوات المُتاحة، بغية إشراك كافة مؤسسات الدولة والمواطنين في الوعي بواقع الدولة الاقتصادي والمالي.

وأفاد البيان ببلوغ الإيرادات العامة 23.8 مليار دينار، بينما بلغ إجمالي الإنفاق 13.5 مليار دينار. وأشار المصرف إلى أن نفقات مجلس الوزراء بحكومة الوحدة الوطنية بلغت 295 مليون دينار، ونفقات مجلس النواب 179 مليون دينار، في حين بلغت نفقات المجلس الرئاسي 84 مليون دينار والمجلس الأعلى للدولة 6.7 مليون دينار. وكشف المصرف المركزي عن وجود عجز في استخدامات النقد الأجنبي بلغ 5.7 مليار، دولار خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي. وأوضح البيان الصادر عن المصرف، أن إجمالي إيرادات النقد الأجنبي خلال هذه الفترة وصل إلى 4.8 مليار دولار، بينما بلغ إجمالي الاستخدامات والالتزامات القائمة بالنقد الأجنبي حتى نهاية مارس 10.5 مليار دولار.

- الإيراد والانفاق العام للفترة ما بين 1 يناير الي 31 مارس 2024:

اجمالي الإيرادات العامة	23.8 مليار دينار
اجمالي النفقات العامة	13.5 مليار دينار
نفقات حكومة الوحدة الوطنية	295 مليون دينار
نفقات المجلس الرئاسي	84 مليون دينار
نفقات مجلس النواب	179 مليون دينار
نفقات المجلس الأعلى للدولة	6.7 مليون دينار

- اجمالي الإيرادات والاستخدامات للنقد الأجنبي في الفترة ما بين 1 يناير الي 31 مارس 2024:

إجمالي إيرادات النقد الأجنبي	4.8 مليار دولار
إجمالي استخدامات والالتزامات القائمة بالنقد الأجنبي	10.5 مليار دولار
العجز في استخدامات النقد الأجنبي	5.7 مليار

بحضور بن قدارة.. البرلمان يدرس تأثير رسم سعر الصرف الأجنبي

واصلت اللجنة المكلفة بدراسة مدى تأثير فرض رسم على سعر الصرف الأجنبي اجتماعاتها، في 15 إبريل 2024، بمقر ديوان مجلس النواب في مدينة بنغازي. وترأس الاجتماع النائب الثاني لرئيس مجلس النواب رئيس اللجنة "مصباح دومة"، وبحضور عدد من الأعضاء إضافة إلى مشاركة رئيس مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط "فرحات بن قدارة" .

وتشكلت اللجنة بموجب قرار من مجلس النواب، بهدف دراسة مدى تأثير فرض رسم بنسبة 27% على سعر النقد الأجنبي على دخل المواطن الليبي. وفي منتصف مارس الماضي، أصدر رئيس مجلس النواب "عقيلة صالح"، قرارًا بفرض ضريبة بنسبة 27% على سعر الصرف الرسمي للعملات الأجنبية حتى نهاية عام 2024. وأثار هذا القرار ردود فعل متباينة وجدلاً واسعاً، سياسياً واقتصادياً، كان أبرزها رفض رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة"، لهذا القرار، محذراً من تداعياته السلبية على المواطن الليبي الذي سيتحمل تبعاته.

وقد شهد سعر الصرف في السوق الموازي بالعاصمة طرابلس ارتفاعاً، وصل في 15 إبريل الماضي، 7.4 دنانير للدولار. ويرجع البعض هذا الارتفاع لقرار فرض ضريبة على سعر صرف العملات الأجنبية.

المؤشرات الاقتصادية والتجارية خلال النصف الأول من شهر إبريل 2024:

- كمؤشر على مدى ارتباط السياسة بالاقتصاد، يلاحظ أن حكومة أسامة حماد تتبنى العديد من المشاريع الاقتصادية والتنموية، هذا فضلاً عن مشاريع إعادة الإعمار، كبناء مطار جديد والمنطقة الحرة سرت، في محاولة منها لتعويض الشرعية الدولية التي تفتقدها، عبر شرعية الإنجاز، وتثبيت أقدامها في المشهد الليبي، ليكون لها دور في أي ترتيبات سياسية مقبلة. أما حكومة الدبيبة فإنها توسع وتعمق من تعاونها مع تركيا، سواء عبر اتفاقيات تعاون أمني وعسكري، ومؤخراً مذكرة تفاهم لتشغيل وتأهيل مطار طرابلس، كل هذه الاتفاقيات هي محاولة من الدبيبة لترسيخ علاقاته بتركيا الداعم الرئيسي له، في ظل دعوة العديد من الفاعلين الدوليين والإقليميين لتشكيل حكومة جديدة، وبذلك يضمن الدبيبة دعماً مستمراً له من قبل فاعل رئيسي في الملف الليبي.
- عدم وجود عجز في الإيرادات والإنفاق ناتج عن ارتفاع أسعار النفط مع زيادة الانتاج الليبي من النفط. أما العجز في ميزان المدفوعات فهو ناتج عن أنه وبرغم صادرات النفط الكبيرة، إلا أن ليبيا **أولاً** اقتصادها ريعي يعتمد بشكل أساسي على النفط دون تنويع لمصادر الانتاج، و**ثانياً** وهي مترتبة على الأولى وتتمثل في استيراد الدولة الليبية لمعظم احتياجاتها من الخارج.

ثالثاً: المؤشر السياسي الداخلي

يتناول هذا المحور التطورات السياسية الداخلية، وتشمل الاحتجاجات الشعبية وما يرتبط بها من مطالب، وطريقة تعاطي السلطات معها. فضلاً عن اللقاءات الهامة بين المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية داخل ليبيا، وما تصدر عنها من

قرارات وتصريحات. وأخيراً ملف الصراع بين المنطقتين الشرقية والغربية، وما يرتبط بذلك من جهود لتسوية الصراع، بما في ذلك إجراء الانتخابات وتشكيل الحكومة.

1. القرارات واللقاءات والتصريحات الرسمية

صندوق التنمية والإعمار يوقع عقوداً مع شركة تركية

وقع صندوق التنمية وإعادة إعمار ليبيا، عقوداً مع شركة "سلحدار أوغلو" التركية المتخصصة في مجالات المقاولات العامة والتجهيزات والبنية التحتية، لتنفيذ عدد من المشروعات المهمة والحيوية. وقالت منصة إعمار التابعة للصندوق، أن العقود الموقعة تضمنت صيانة واستكمال المكتبة المركزية لجامعة بنغازي، ومشروعات لتطوير وتأهيل شبكات الصرف الصحي بالمدينة، بالإضافة لمشروع تنظيف بحيرة 23 يوليو، وأعمال تتعلق بدراسات التصاميم والبنية التحتية لمدينة بنغازي.

وقد أجرى رئيس مجلس النواب "عقيلة صالح"، في 5 إبريل 2024، برفقة المُشير "خليفة حفتر"، ورئيس الحكومة المكلفة من البرلمان "أسامة حماد"، ومدير عام صندوق التنمية وإعادة الإعمار "بالقاسم حفتر" جولة في مدينة درنة، وذلك للاطلاع على مشاريع الإعمار فيها، بتنفيذ من صندوق تنمية وإعمار ليبيا.

وفي 10 إبريل، التقى أسامة حماد أعيان مدينة درنة. وخلال اللقاء، قال حماد: "لسنا بحاجة للمجتمع الدولي وقادرون على بناء درنة بأنفسنا"، مضيفاً: "المجتمع الدولي مازال عاكف على دراسات إعادة الإعمار ونحن شارفنا على الانتهاء من مشاريع إعادة الإعمار فيها".

وأكد حماد، أن "مخصصات إعادة إعمار المدينة متوفرة والرجال يعملون ليلا نهار للانتهاء من أعمال الإعمار". هذا وحضر اللقاء رئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي" وبلقاسم حفتر، وعدد من السفراء والمسؤولين.

مكتب النائب العام يُعلن تنفيذ قرار العفو عن 1345 محكوماً

أعلن مكتب النائب العام، في 9 إبريل 2024، بدء تنفيذ قرار العفو الذي صدر قبل أيام، شمل 1345 محكوماً من نزلاء مؤسسات الإصلاح والتأهيل، الذين انطبقت عليهم شروط وضوابط العفو، وبدأت إجراءات الإفراج عنهم.

وذكر بيان مكتب النائب العام، أنه وفقا لقرار المجلس الأعلى للقضاء رقم (56) لسنة 2024 في شأن العفو عن تنفيذ باقي العقوبة، فقد تولى أعضاء النيابة مهمة دراسة وثائق تنفيذ الأحكام الجنائية ضد المحكومين من نزلاء مؤسسات الإصلاح والتأهيل. وأضاف البيان أن الشروط التي تنطبق وفقا للضوابط المقررة في شأن العفو من تنفيذ باقي العقوبة توافرت في ألف وثلاثمائة وخمسة وأربعون محكوماً.

2. الصراع بين الشرق والغرب وجهود التسوية

باتيلي يقوم بجولته الأخيرة لتسوية الأزمة الليبية

قبل أن يقدم استقالته، قام المبعوث الأممي "عبد الله باتيلي" بجولة أخيرة، التقى خلالها بأطراف ليبية وأخرى أجنبية، لفك الجمود السياسي الليبي.

أولاً، على المستوى المحلي،

التقى باتيلي في 3 إبريل 2024، بممثلين عن المجلس الوطني للتبو، وقال إن أعضاء الوفد أعربوا عن بواعث قلقهم، بما في ذلك بشأن ضمان مشاركتهم في جميع مراحل العملية السياسية وعملية المصالحة الوطنية .

وأوضح الممثل الخاص أنه أطلع الوفد على التطورات السياسية الجارية، وأنه شدد على ضرورة أن يضطلع قادة المجتمعات المحلية بدورهم في إسماع أصواتهم من أجل خلق الزخم اللازم للدفع بإجراء الانتخابات.

كما بحث المبعوث الأممي في نفس اليوم، مع أعضاء فريق الاتصال من الجنوب سبل معالجة التحديات السياسية وكسر الجمود السائد، مشيراً إلى أنه حث فريق الاتصال وجميع الأطراف الليبية الفاعلة على توحيد وتنسيق الجهود لإيجاد حل مستدام للأزمة، ومؤكداً على أهمية التمثيل العادل لجميع الليبيين في العملية السياسية.

وفي 4 إبريل، أجرى باتيلي زيارة لبلدية ترهونة، وكان في استقباله عميد البلدية "محمد الكشر" وأعضاء المجلس البلدي وأعيان وحكماء البلدية. جاء هذا اللقاء للوقوف على أهم احتياجات وطموحات البلدية وإيجاد الحلول لها. وقد شدد باتيلي على ضرورة استفتاء الدستور بأسرع وقت، لأنه هو الحل الوحيد للبلاد للخروج من المشاكل السياسية.

وفي 9 إبريل، أجرى المبعوث الأممي، زيارة إلى مدينة جادو بالجبل الغربي، اجتمع خلالها بعمداء مختلف المدن الأمازيغية في منطقة الغرب الليبي. وقال باتيلي إنه ناقش مع الحاضرين بواعث انشغالهم بشأن استمرار التهميش، والمشاركة في العملية السياسية وعملية المصالحة، وكذا التحديات الأمنية التي شهدتها المنطقة مؤخراً. وأضاف باتيلي أن الزيارة بينت بشكل واضح أن المنطقة تستحق حصة أكثر عدالة من موارد ليبيا الوافرة، كما "يحق لهم أيضًا التمتع بحقوقهم بشكل كامل وإسماع صوتهم في العملية السياسية".

أما **على مستوى المسؤولين الأجانب**، التقى عبد الله باتيلي، في 4 إبريل، مع القائم بأعمال السفير المصري الجديد "تامر الحفني، بمقر البعثة في طرابلس. وقال باتيلي إنه شارك القائم بالأعمال المصري تقييمه لآخر التطورات السياسية، مشددًا على أهمية الانخراط الإيجابي لجميع الأطراف الليبية والإقليمية في الحوار الخماسي.

وفي 7 إبريل، بحث المبعوث الأممي مع السفير الفرنسي لدى ليبيا "مصطفى مهراج"، آخر التطورات السياسية والأمنية في البلاد، وآفاق إحياء العملية السياسية التي

يعتريها الجمود. وفي 9 إبريل، استعرض باتيلي، مع السفير فوق العادة لليابان لدى ليبيا "شيمورا إيزورو"، المشهد السياسي والأمني والاقتصادي الحالي، والتحديات التي تواجه دفع العملية السياسية إلى الأمام، بما في ذلك تشكيل حكومة موحدة.

باتيلي يقدم إحاطته الأخيرة ويعلن استقالته

أعلن المبعوث الأممي إلى ليبيا "عبد الله باتيلي"، في 16 إبريل 2024، رسمياً استقالته من منصبه، مشيراً إلى أنه قدم رسالة الاستقالة، في 15 إبريل الماضي، إلى الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريش"، والذي قبل استقالته بعد ذلك. وجاء إعلان الاستقالة خلال مؤتمر صحفي عقده في نيويورك، بعد تقديمه إحاطته الشهرية لمجلس الأمن الدولي حول الملف الليبي.

وخلال إحاطته أمام مجلس الأمن، عبّر باتيلي عن أسفه لعدم نجاح محاولاته في معالجة مخاوف الأطراف الليبية المختلفة، مشيراً إلى مواجته "معارضة عنيدة، وتوقعات غير معقولة، ولامبالاة تجاه مصالح الشعب الليبي". وأشار إلى أن هذه المواقف مدعومة بالانقسامات الإقليمية والدولية، ما يُعيق جهود حل الوضع الراهن ويهدد بالمزيد من عدم الاستقرار وانعدام الأمن في ليبيا والمنطقة. وأوضح أن العراقيل التي واجهتها بعثته كشفت عن إصرار على تأجيل الانتخابات بصورة دائمة. وأوضح باتيلي أن رئيس المجلس الأعلى للدولة "محمد تكاله"، ورئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة"، وضع شروطًا مسبقة لحضور الحوار الخماسي تتطلب إعادة فتح القوانين الانتخابية واعتماد دستور جديد. وأشار إلى استمرار رئيس مجلس النواب "عقيلة صالح" في مسعاه لتشكيل حكومة جديدة من مجلس النواب.

وفيما يخص المشير "خليفة حفتر"، أشار إلى اشتراطه قبل المشاركة إما دعوة الحكومة المدعومة من مجلس النواب بقيادة "أسامة حماد"، وإما إلغاء دعوة دبيبة، أي استبعاد الحكومتين.

وأضاف باتيلي أن "الجيش الليبي" يُعتبر سلطة اتخاذ القرار في المسائل السياسية والعسكرية والأمنية في شرق وجنوب ليبيا، مع تحذيره من أن تخصيص مقعد منفصل للحكومة المدعومة من مجلس النواب يُمكن أن يعزز الانقسامات في ليبيا.

أما ما يخص حكومة الوحدة الوطنية، فقد أشار باتيلي إلى أنها أصبحت لاعباً رئيسياً في الغرب، ورغم التحديات المتزايدة التي تواجهها من القوى المتنافسة، فإن توسيع دورها يظهر حدودها ويثير شكوكاً في شرعيتها، ومع ذلك لا يزال لديها الاعتراف الدولي خلال المرحلة الانتقالية الحالية.

وفي ما يتعلق بسبب تفضيل بعثة الأمم المتحدة التعامل مع الأطراف الخمسة، أوضح باتيلي أن ذلك يعود إلى تقييم موضوعي للمشهد الليبي والواقع الجغرافي والجيوسياسي، مما يعكس التكوين الحالي للقوى على الأرض. وأشار إلى أن التنافس بين الأطراف الخمسة هو جوهر المشكلة، مؤكداً أن الحوار هو وسيلة متوازنة لحل شامل.

وعن البيان المشترك الصادر عن رئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي" وعقيلة صالح ومحمد تكاله، الذي صدر بعد اجتماع القاهرة، أشار إلى تعقيداته وعدم اشتراك بعثة الأمم المتحدة فيه، مبيناً أن مناقشاته الثنائية مع الأطراف المختلفة أظهرت تفسيرات متباينة ونقصاً في التفاصيل بشأن نتائجه. وعبر كذلك عن مخاوف الليبيين، حيث أصبحت بلادهم ساحة للتنافس الشرس بين الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية بدافع من المصالح الجيوسياسية والسياسية والاقتصادية.

وأشار باتيلي إلى تحذير مصرف ليبيا المركزي من أزمة سيولة وشيكة، حيث فُرضت ضريبة إضافية مؤقتة على صرف العملات الأجنبية. وحث على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للممارسات الاقتصادية والمالية الضارة، واتفاق السلطات الليبية سريعاً على ميزانية وطنية.

وعبر عن قلقه العميق إزاء وجود جهات مسلحة وأسلحة ثقيلة في العاصمة الليبية، معتبراً ذلك تهديداً كبيراً لسلامة السكان المدنيين. من جهة ثانية، أشار إلى عدم تسجيل أي انتهاكات لاتفاق وقف إطلاق النار، على الرغم من التوجهات الداخلية المثيرة للقلق. ولكنه أشار إلى أنه ما زال التقدم في تنفيذ أحكام الاتفاقية معلقاً، خاصة في ما يتعلق بانسحاب المقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية، نتيجة للجمود السياسي وعدم الاستقرار في البلدان الجنوبية المجاورة لليبيا. وعبر عن قلقه بشأن تزايد حالات الاختطاف والاختفاء والاعتقالات التعسفية في ليبيا، التي ترتكبها قوات الأمن من دون محاسبة في مناطق متفرقة من البلاد. وأعرب عن قلقه العميق إزاء وضع المهاجرين واللاجئين في ليبيا، الذين يتعرضون لانتهاكات حقوق الإنسان خلال عمليات الهجرة.

أما بخصوص مداخلة مندوبة بريطانيا الدائمة لدى الأمم المتحدة أمام المجلس، فقد أشارت إلى أن الجمود السياسي يترك ليبيا معرضة للنزاع بين الأطراف الخارجية التي تسعى للسيطرة على أمن البلاد ومقدراته، محذرةً من انتهاكات حظر الأسلحة على ليبيا. وقد أكدت على أن المسار المستدام الوحيد لتحسين الوضع الأمني سيكون عبر العملية السياسية والتسوية الجامعة.

وعن كلمة مندوبة فرنسا، فقد أشارت إلى أن الأولوية في ليبيا يجب أن تكون لإعادة إطلاق العملية السياسية، داعيةً كافة القادة على المشاركة بحسن نية في الحوار الذي يدعو له باتيلي، وعلى أن يكون هناك حكومة موحدة جديدة قادرة على تنظيم الانتخابات في ليبيا، واعتماد ميزانية موحدة وإدارة شفافة للموارد.

أما مداخلة المندوب الأمريكي، فقد أكد على أن الاتفاق السياسي أساسي للوصول إلى الانتخابات، وعلى دعمهم لجهود البعثة الأممية للجمع بين الأطراف الرئيسية على مائدة واحدة. كما أشار إلى أن الانقسامات السياسية مازالت قائمة بشأن الدينار الليبي، مؤكداً على ضرورة وضع ميزانية موحدة لليبيا. ودعى المندوب الأمريكي لانسحاب كافة القوات الأجنبية من ليبيا، مبدياً قلقه مما تقوم به مجموعة فاغنر، ومن الانتهاكات لحظر توريد الأسلحة في ليبيا.

في المقابل، قال مندوب روسيا إلى أن الولايات المتحدة تقوم بزيادة حضورها في ليبيا ولكنها تلقي باللوم على روسيا، مشيراً إلى دور شركة أمريكية، مرتبطة بوزارة الدفاع، في تدريب مجموعات مسلحة في غرب ليبيا، دون مراقبة من الدولة ما يطرح أسئلة كثيرة حول طبيعة هذه المجموعات التي تدربها الولايات المتحدة. وشدد المندوب الروسي على ضرورة ضمان وجود ممثلين عن النظام السابق في أي تسوية سياسية وتمثيل كافة القوى السياسية والقبلية، وعلى دعم جهود التسوية الليبية بقيادة ليبية بدون فرض أي إملاءات من الخارج.

وحذر من وجود حكومتين في ليبيا، حيث يجعل تحقيق التسوية المستقرة بعيد المنال، منادياً بأن يتم إجراء حوار جامع بين الليبيين لإنشاء حكومة موحدة قادرة على إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وأن تُكثف الجهود لضمان خروج القوات الأجنبية من ليبيا، معلناً تأييد بلاده انسحاب تدريجي لكافة المجموعات المسلحة غير الليبية والوحدات العسكرية الأجنبية من البلد. وبالنسبة للمندوب الصيني، فقد أبدى قلقه من تزايد مناورات العناصر المسلحة في طرابلس وجاهزيتها العسكرية مؤخراً، داعياً الأطراف الليبية لضبط النفس والحرص على الحوار، وسحب كافة القوات الأجنبية بوقت منتظم وسلس. كما أعرب عن أمله أن ينعقد مؤتمر المصالحة في أقرب الآجال، لدفع الحوار وبث زخم في العملية السياسية الانتقالية.

وأخيراً، بخصوص كلمة مندوب ليبيا الدائم لدى الأمم المتحدة "طاهر السني"، فقد طالب برفع ليبيا من أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وإنهاء ما وصفه بمسلسل العقوبات. وأكد المندوب الليبي أنه قد حان الوقت لتقديم الدعم الحقيقي للمبادرات الوطنية الفاعلة والعملية، بحيث يمكن تطبيقها بجدول زمني محدد، تهدف للتوافق على النقاط الخلافية والعالقة من أجل إجراء الانتخابات.

ونوه السني إلى أن الخطوة الأهم هي المصالحة الوطنية وإعادة بناء الثقة وإصلاح النسيج الاجتماعي، لأن بدون ذلك لا يمكن الوصول إلى توافق حقيقي، وستظل جميع الحلول السياسية المقدمة هشة وغير مكتملة.

وقد رحب "عبد الحميد الدبيبة" رئيس حكومة الوحدة الوطنية، بإحاطة المبعوث الأممي أمام جلسة مجلس الأمن، مشيراً إلى أن الإحاطة تضمنت تأكيداً على أهمية

الحفاظ على وحدة البلد، وعدم تعزيز حالة الانقسام. وقد أكد الدبيبة على موقفه الثابت في ضرورة تسريع الجهود للوصول إلى عملية انتخابية نزيهة تقوم على قاعدة دستورية عادلة، تضمن مشاركة جميع الأطراف.

وتابع: "أضمّ صوتي لما ذكره السيد باتيلي بأن ما تقوم به بعض المؤسسات من تعطيل الانتخابات يعد خطرا على مستقبل بلدنا، وأشاركه أن حالة السخط والغضب العام بشأن زيادة الضريبة على النقد الأجنبي ما زالت قائمة، وأجدد دعوتي إلى الإسراع في إلغائها وعدم تحميل المواطن تكلفة الإنفاق الموازي المنفلت".

المؤشرات السياسية الداخلية خلال النصف الأول من شهر إبريل 2024:

- الجديد في جلسة مجلس الأمن التي ناقشت الملف الليبي هذه المرة هو بروز حالة الصراع الروسي الأمريكي المتصاعدة مؤخراً حول ليبيا في كلمات مندوبي الدولتين، فبينما تحدث الأمريكي عن دور الفاغنر ونفوذها في الشرق، فإن الروسي قد أشار إلى شركة أمينتيوم الأمريكية، دون أن يسميها، في تدريب جماعات مسحلة في الغرب. ومن هذا المعطي يمكن الانطلاق لتفسير استقالة باتيلي، وذلك من خلال زاويتين:

الأولى أن الصراع الجيوسياسي المحموم بين الروس والأمريكان حول ليبيا مؤخراً زاد من تعقيد الأزمة السياسية الليبية، وأجهض أي أمل في حدوث اختراق قريب في هذه الأزمة، ما أحبط جهود باتيلي، الذي أدرك المستقبل القاتم للأزمة الليبية في ضوء هذه المتغيرات.

الزاوية الثانية، أنه مع عودة الولايات المتحدة مؤخراً للساحة الليبية، في محاولة منها لاحتواء النفوذ الروسي المتصاعد في شرق وجنوب ليبيا، فإنها قد تخطط لاستبدال باتيلي بنائبته الأمريكية، المعينة مؤخراً، "ستيفاني خوري"، لتحكم الولايات المتحدة قبضتها على الملف الليبي، في محاولة لزيادة فاعليتها في ملف لا تمتلك فيه نفوذاً كافياً، بحكم العامل التاريخي، الذي كانت فيه ليبيا خارج دائرة النفوذ الأمريكي .

- على الرغم من الفشل المتراكم لباتيلي في مهمته، إلا أن استقالته لا تبشر بخير لليبيا؛ إذ أنها مؤشر على مدى تعقد الأزمة السياسية، ومن

ثم استبعاد إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في المدى المنظور، لتستمر معها ذات الشخصيات السياسية المهيمنة على المشهد الليبي سياسياً واقتصادياً. وفي هذا الصدد، هناك حاجة ماسة وعاجلة لتبني وإعلان المؤسسات الرسمية في الشرق والغرب الليبيين موقفاً محايداً تجاه الصراع الروسي الأمريكي، وما يتطلبه هذا الموقف من ضرورة تجميد أي خطط أو اتفاقيات تعاون أمني وعسكري، سواء مع روسيا أو الولايات المتحدة، مع خلق حالة وعي وحراك شعبي ومجتمعي تجاه هذا الموقف "الحياد"، قبل أن تتعمق حالة الصراع هذه، بما قد تقود لحرب جديدة محتملة جداً في ليبيا بين الشرق والغرب برعاية دولية، وقودها الليبيين وهدفها مواردهم والمستفيد منها الأمريكان والروس.

وهذا السيناريو الكارثي يجب أن يدفع الفرقاء الليبيين لتقديم تنازلات والوصول لحل وسط، يقطع الطريق أمام القوى الدولية لتحقيق مآربهم، ويحول دون سيناريو الحرب، الذي بات يلوح في الأفق، والذي لن يجعل هؤلاء القادة يهنئون بمقاعدهم وسيعصف بمصالحهم، ولعل هذا يحركهم قليلاً، ذلك فضلاً عن كارثية هذا السيناريو على الدولة الليبية، وهو الأهم.

رابعاً: المؤشر السياسي الدولي

يتناول هذا المحور الأنشطة السياسية الخارجية للدولة الليبية وتفاعلاتها مع القضايا الإقليمية والدولية. ويشمل اللقاءات والزيارات والتصريحات الرسمية، بالإضافة إلى السياسات والقرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية، وأخيراً النفوذ السياسي للقوى الإقليمية والدولية في ليبيا.

1. اللقاءات والتصريحات الرسمية

خارجية الدبيبة تدين الهجوم الذي استهدف القنصلية الإيرانية في دمشق

أدانت وزارة الخارجية والتعاون الدولي بحكومة الوحدة الوطنية، في بيان لها، الهجوم الذي استهدف مبنى القنصلية الإيرانية في العاصمة السورية دمشق، ما أدى إلى سقوط وفيات وجرحى، في 2 إبريل 2024. وأعربت الوزارة في بيانها عن رفضها

لأعمال العنف، التي تعد انتهاكاً واضحاً لاتفاق فيينا للعلاقات الدبلوماسية وكافة القوانين والاعراف المنظمة للعمل الدبلوماسي. في المقابل، نفى المكتب الإعلامي لرئيس حكومة الوحدة الوطنية، ما يتم تداوله بخصوص منشور على الفيسبوك، باسم رئيس الحكومة "عبد الحميد الدبيبة"، يدين فيه الضربات الإيرانية للكيان الإسرائيلي، مؤكداً أنه مزور ولا أساس له من الصحة .

2. السياسات والقرارات

المملكة المتحدة تجدد حظر السفر إلى ليبيا

جددت المملكة المتحدة تحذير مواطنيها من السفر إلى ليبيا ضمن قائمة ضمت 24 دولة، بحسب موقع الخارجية البريطانية، في 11 إبريل 2024. وأرجعت الخارجية البريطانية أسباب التحذير إلى خطورة الوضع الأمني المحلي الهش الذي يمكن أن يتدهور بسرعة إلى قتال عنيف واشتباكات دون سابق إنذار، على حد قولها. وأشارت الخارجية إلى أن أسباب تحذيراتها من السفر إلى هذه الدول التي من بينها ليبيا ماتزال قائمة منذ العام 2014، ونصحت رعاياها بالمغادرة فوراً بأي وسيلة عملية.

وقالت الخارجية إن القتال بين الجماعات المسلحة يشكل مخاطر كبيرة على السفر الجوي في ليبيا، وقد تسبب بشكل دوري في التعليق المؤقت أو إغلاق المطارات وإيقاف كافة الخدمات.

كما رجحت الخارجية أن يحاول "الإرهابيون" تنفيذ هجمات في ليبيا، لافتةً إلى أن خطر عودتهم وتنظيم هجمات إرهابية محتمل، ويشكل تهديداً كبيراً في جميع أنحاء العالم. ومن بين الدول التي شملها التحذير: أفغانستان، بوركينا فاسو، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، هايتي، العراق، إسرائيل، لبنان، مالي، النيجر، كوريا الشمالية، الصومال، ، جنوب السودان، سوريا، فنزويلا، واليمن.

الدبيبة يصدر قرارات لتخفيف نفقات موظفي الخارجية

أصدر رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبدالحميد الدبيبة"، قراراً بشأن إجراءات وضوابط تتعلق بالموظفين الموفدين للعمل بالخارج، أوقف فيه الدراسة خارج دولة محل الاعتماد لأبنائهم. وجاء في نص القرار، الذي أرجع الدبيبة سبب إيقافه إلى دواعي المصلحة العامة وترشيداً للإنفاق العام، إيقاف العلاج خارج دولة الاعتماد للموظفين وأفراد أسرهم بالكامل. كما أوقف القرار بشكل نهائي عمليات تركيب وزارعة الأسنان للموظفين الموفدين بالخارج رفقة أفراد أسرهم، مطالباً العمل بالقرار من تاريخ صدوره .

وكان رئيس لجنة التخطيط والمالية والموازنة العامة بمجلس النواب "عمر تنتوش"، قد خاطب الدبيبة في رسالة طالب فيها مخاطبة وزارة الخارجية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتخفيض عدد العاملين بالخارج في السفارات والقنصليات بنسبة تصل إلى 50% من عدد العاملين، وذلك لتخفيض قيمة الإنفاق العام المتوقع لعام 2024، بما يتوافق مع الإيرادات المتوقعة.

المؤشرات السياسية الدولية خلال النصف الأول من شهر إبريل 2024:

- **المؤشر الرئيسي** في هذه الفترة هو غياب اللقاءات على مستوى القادة، والاقتصار على لقاءات السفراء الأجانب لدى ليبيا، بهدف المشاركة في حلحلة الأزمة الليبية. وقد يكون ذلك مرتبط بتراجع الدعم الدولي لحكومة الدبيبة، وهي التي كانت تُختص بمثل هذه اللقاءات.

  ولعل تراجع الدعم الدولي مؤخراً لحكومة الدبيبة يفسر طبيعة تحركاته مع الولايات المتحدة في الملف الأمني، بالأخص ما يتعلق بدور شركة أمنتوم الأمنية في المنطقة الغربية، إذ يسعى من خلالها الدبيبة لكسب الدعم الأمريكي على حساب أي قيمة أو مصلحة وطنية.

- **المؤشر الثاني** يرتبط بإدانة حكومة الدبيبة للضربة الإسرائيلية لسفارة إيران في دمشق، ثم نفيها البيان الذي قيل إنه إدانة منها للضربة الإيرانية للعمق الإسرائيلي، وذلك على الرغم من علاقة الحكومة القوية بالولايات المتحدة. وهذا مؤشر على مدى تجذر الموقف من القضية الفلسطينية وإسرائيل في المجتمع الليبي والوعي الشعبي، يجعل أي موقف مهادن للكيان مُهدد لمستقبل أي سياسي في ليبيا.

خامساً: مختارات

يشمل هذا المحور ملفين رئيسيين: الأول شخصية العدد، والثاني مقال العدد.

1. شخصية العدد

محمد يوسف المقريف.. أبرز معارضي القذافي

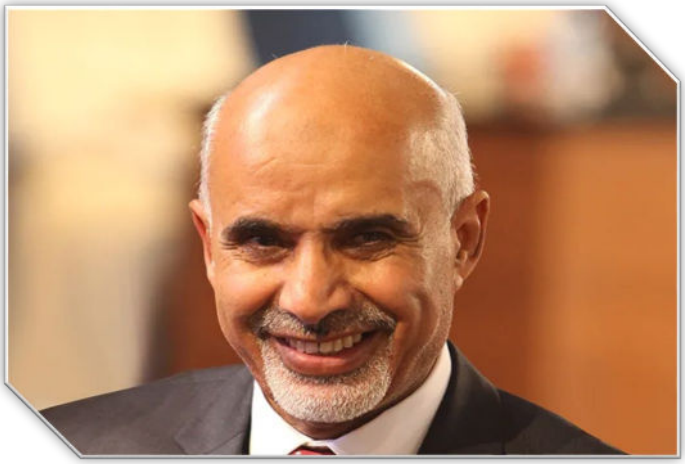

محمد يوسف المقريف، هو أكاديمي ومؤرخ ليبي، أمضى أكثر من ثلاثين سنة معارضاً لحكم معمر القذافي. حُكم عليه غيابياً بالإعدام وتعرض لثلاث محاولات اغتيال. استقال من رئاسة المؤتمر الوطني العام تنفيذاً لقانون العزل السياسي .

ولد المقريف سنة 1940 في مدينة بنغازي الليبية. حصل على شهادة التوجيهية (الثانوية العامة) سنة 1958، وكان ترتيبه الأول على مستوى المملكة الليبية، ودخل كلية الاقتصاد والتجارة بالجامعة الليبية (أصبحت تعرف بجامعة قاريونس)، وتخرج فيها عام 1962 بتقدير ممتاز مع درجة الشرف الأولى. أكمل دراسته العليا ببريطانيا عام 1971، حيث نال الدكتوراه في مجال المحاسبة والمالية من جامعة لندن، وحصل على زمالة جمعية المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز، وعضوية جمعية خبراء الضرائب ببريطانيا.

عُين معيداً بكلية الاقتصاد في جامعة ليبيا، ثم أستاذاً محاضراً بالكلية نفسها عام 1971 ثم وكيلا لها، وفي عام 1972 عُين رئيسا لديوان المحاسبة في ليبيا (بدرجة

وزير) لمدة خمس سنوات. وفي سنة 1977 عُين سفيرا بالخارجية الليبية، وأصبح سفيرا لبلاده بالهند سنة 1978، وهو المنصب الذي استقال منه سنة 1980، لينتقل إلى صفوف المعارضة، وظل كذلك إلى أن أطيح بنظام القذافي سنة 2011، حيث أُنتخب عضواً بالمجلس الوطني الليبي (البرلمان)، ثم رئيسا له سنة 2012.

بعد استقالته من مصبه، شارك المقريف في تأسيس الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا سنة 1980، وأُنتخب أميناً عاماً لها سنة 1983، وأُعيد انتخابه في المنصب ثلاث مرات في سنوات 1985 و1992 و1995. وبعد استقالته من السفارة الليبية في الهند وإعلان موقفه المعارض، اتهمه النظام بالخيانة وحكمت إحدى المحاكم في ليبيا عليه غيابياً بالإعدام، كما تعرض لثلاث محاولات اغتيال كانت أولها سنة 1981 في روما، والثانية في الدار البيضاء سنة 1984، أما الثالثة فكانت في مدريد سنة 1985.

وقد ظل مناضلاً في صفوف المعارضة الليبية بالخارج قرابة أكثر من ثلاثين سنة، وكان حاضراً في كل النشاطات الهادفة إلى تقويض أركان النظام وتسريع التخلص منه. وفي سنة 2001، استقال من قيادة الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا، وتفرغ للبحث والتدوين والعمل الأكاديمي، لكن عمله الأكاديمي كان في معظمه يصب في تشخيص الواقع الليبي وتوضيح أخطاء النظام السياسية والاقتصادية، وانعكاسات ذلك على المواطن الليبي.

وبعد ثورة 17 فبراير 2011 التي أنهت نظام القذافي، عاد المقريف إلى ليبيا ليمارس نشاطه السياسي، وترشح لانتخابات المؤتمر الوطني الليبي العام"البرلمان" سنة 2012، فأُنتخب عضواً فيه على قائمة حزب الجبهة الوطنية. وترشح لرئاسة المؤتمر الوطني، فانتخب في أغسطس 2012 رئيساً له، إلا أنه استقال في 28 مايو 2013 من منصبه، تنفيذاً لقانون العزل السياسي الذي صادق عليه المجلس في ظل رئاسته. فقد انطبقت علي المقريف معايير العزل والمنع من ممارسة العمل السياسي وشغل المناصب الحكومية، باعتباره أحد رموز نظام القذافي، ولم يشفع له تاريخه الطويل في المعارضة، ولا كونه رئيساً للمؤتمر.

وقد نشر المقريف بحوثا علمية عديدة، وأصدر كتباً وموسوعات، من بينها: ليبيا بين الماضي والحاضر (4 مجلدات)، وليبيا من الشرعية الدستورية إلى الشرعية الثورية،

ومأساة ليبيا ومسؤولية القذافي، وانقلاب بقيادة مخبر، وكيف خرب القذافي اقتصاد ليبيا.

2. مقال العدد

نشاط أمريكي في ليبيا: تحركات لمواجهة النفوذ الروسي.. أسامة علي

يتجه النشاط الأميركي في ليبيا، والذي بدأ يستعيد زخمه منذ عدة أشهر، إلى مرحلة جديدة، عنوانها الأساسي تعزيز فاعليته، خصوصاً في المجالين الدبلوماسي والأمني، في ظل التخطيط لاستئناف عمل السفارة الأميركية في ليبيا. واستأنف المبعوث الأميركي الخاص إلى ليبيا "ريتشارد نورلاند"، في مارس الماضي، لقاءاته مع عدد من المسؤولين في طرابلس، بينهم رئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي"، ورئيس المجلس الأعلى للدولة "محمد تكالة"، فضلاً عن رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة"، لمناقشة المستجدات السياسية والاقتصادية، والحاجة إلى ضرورة حوار سياسي من أجل تجاوز الخلافات، التي شكلت عقبة أمام إجراء الانتخابات والحاجة إلى إنهاء الانقسام الحكومي.

وجاءت اجتماعات نورلاند، بعد سلسلة لقاءات أجراها الملحق العسكري في السفارة الأميركية لدى ليبيا "مارك أمبلوم" ومساعدوه مع مختلف القادة العسكريين في غرب وشرق البلاد، وسط تأكيدات السفارة الأميركية على أهمية توحيد المؤسسة العسكرية في ليبيا. وبالتزامن، كانت مصادر ليبية متطابقة قد كشفت عن نشاط غير معلن لشركة "أمينتيوم" الأميركية، المقاول لأعمال وبرامج وزارتي الدفاع والخارجية الأميركيتين، في العاصمة طرابلس منذ فبراير الماضي، بناء على عقد مع حكومة الوحدة الوطنية، تقوم بموجبه الشركة بتنفيذ برامج لإصلاح القطاع

الأمني، من بينها دمج المجموعات المسلحة في المنطقة الغربية في الهياكل الأمنية والعسكرية.

وفي جديد مساعي واشنطن لتعزيز وجودها في ليبيا، تنتظر الإدارة الأميركية موافقة الكونغرس على استئناف نشاطها الدبلوماسي في البلد، بعدما كشفت شبكة "سي أن أن" الأميركية، في 11 مارس الماضي، أن وزارة الخارجية الأميركية طلبت، ضمن موازنتها لعام 2025، تخصيص مبلغ 12.7 مليون دولار، لـ"تمكين الاستئناف المحتمل لعمليات السفارة في ليبيا".

وتطرقت الخارجية الأميركية في طلبها إلى تزايد النفوذ الروسي في الجناح الجنوبي لحلف شمال الأطلسي، معتبرة أن الوجود الأميركي في ليبيا أمر حيوي للحفاظ على مصالحهم الأمنية على المدى الطويل. وتحدثت مصادر عن موافقة حكومة الوحدة على تخصيص جانب من مدينة النخيل السياحية، الواقعة في الضاحية الغربية لطرابلس، لتكون موقعاً للمنشأة الدبلوماسية الأميركية الجديدة، بسبب حصانتها ووقوعها في نطاق أمني بعيد عن التوترات التي تشهدها المنطقة بين الحين والآخر.

وتعليقاً على هذه المستجدات، يرى الأكاديمي وأستاذ العلاقات الدولية "رمضان النفاتي"، أن ثوابت الموقف الأميركي في الملف الليبي هما قضيتا الإرهاب والوجود الروسي. ومع تراجع المخاوف من الأنشطة الإرهابية في السنوات الماضية، لم يبق إلا المخاوف من توغل موسكو عسكرياً بشكل أكبر في ليبيا، والتمدد من خلالها إلى الفضاء الأفريقي.

لكن نفاتي أشار إلى أنه "من الصعب القول إن موسكو نجحت في ترسيخ وجودها، رغم ثقل وجودها العسكري. فالإشكال بالنسبة للوجود الروسي أنه مهدد باستمراره بشكل غير شرعي بسبب ارتباطه بحفتر، وعدم قدرة مجلس النواب في حالته الحالية المعادية للحكومة في طرابلس على منح الشرعية لأي اتفاق قد تبرمه موسكو مع حفتر".

في المقابل يرى الباحث في الشأن السياسي "عادل شنينه" أن جميع الظروف قد لا تصب في مصلحة إنجاح الخطط الأميركية، فنقطة الضعف الأساسية التي تواجه أي

رغبة أميركية أو روسية في الوجود في البلاد من خلال اتفاقيات رسمية هي الانقسام السياسي الحاد. ويشير إلى أن تصريحات نورلاند بشأن دعم مبادرة الأمم المتحدة للحوار من أجل تشكيل حكومة موحدة تراجعت هي الأخرى، و"منذ أسابيع لم نعد نسمع أي تصريحات جديدة".

وفي الوقت الذي يوافق فيه شنينه، في حديثه لـ "العربي الجديد"، على تزايد مؤشرات النشاطين الروسي والأميركي، إلا أنه يلفت إلى أن هذا التنافس يختلف في طابعه. ويوضح أن "الروس موجودون عسكرياً، وربما يسعون لإضفاء طابع الشرعية على وجودهم بشكل رسمي، لكن الأميركيين لا يسعون لوجود عسكري كما هو واضح، بل لتقوية طرف محلي لصالحهم. وهذا يعني أن الأميركيين يسعون لوقف التمدد الروسي وإفشال خطط موسكو التوسعية". ويتابع شنينه: "كلا الجانبين سيبقيان رهن الفوضى السياسية التي لن تُمكن أي منهما من تحريك مصالحه والحفاظ عليها بانسيابية وسهولة".

ويعرب شنينة عن اعتقاده أن "الحديث عن رغبة واشنطن بعودة دبلوماسيتها بشكل رسمي من خلال سفارة في طرابلس سيتراجع، خصوصاً وأن الحكومة في طرابلس مهددة بالزوال، على خلفية زيادة معارضيها والمطالب بضرورة مغادرتها للمشهد، ما يجعل الأفق السياسي القريب قبل البعيد ملبداً بالغيوم والغموض". ويرى أن "استعصاء الأزمة السياسية على الحل، سيجعل نفوذ أميركا وروسيا في مستوى موازنة القوى فقط، لكن ذلك سيجعل من مستوى المنافسة الاقتصادية أكثر حدة وشدة بمرور الوقت، خاصة على منابع الطاقة والنفط".

المركز الليبي
لبناء المؤشرات

LIBC

LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER

www.libc.ly libya_rasd@lcsms.info libya.rasd Libyarasd Libyarasd